كليب : نعمل بدون تغطية أمنية وخسائر التخريب تتحملها الدولة

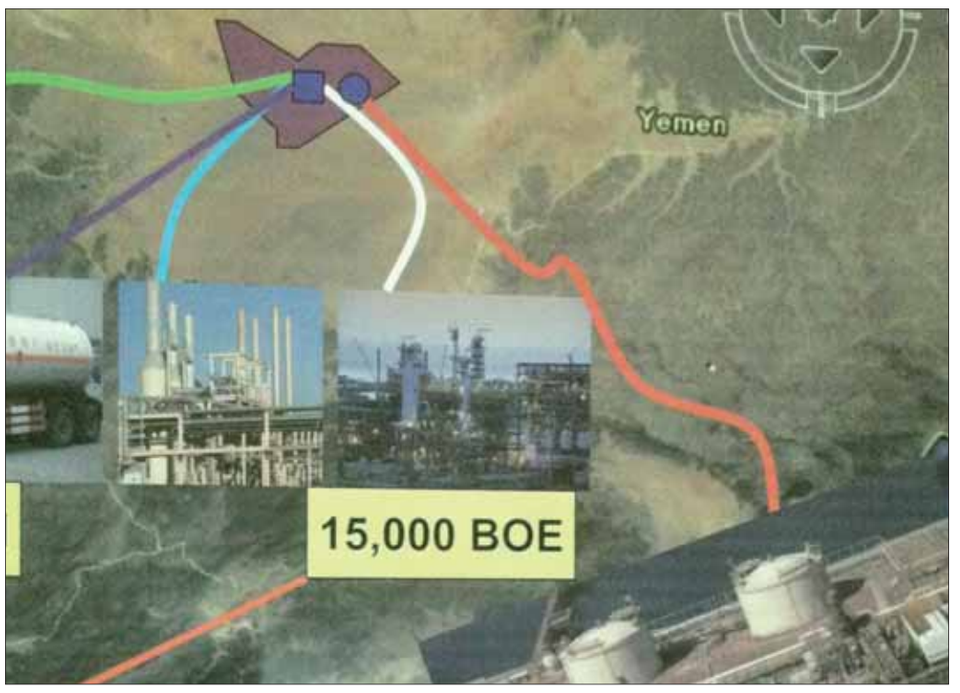

الثورة / محمد راجح

* يشخص رئيس مجلس غدارة شركة صافر أحمد محمد كليب هذه المشكلة التي لم تجد الدولة لها حلاً بالقول : نعمل بدون تغطية أمنية ".
ويضيف: هناك لواء يعمل على حمايتنا لكن التخريب مستمر والأنابيب تضرب باستمرار، ووصل الأمر إلى أن يأتي أحد المخربين ليوقف الفريق الهندسي عن العمل ولا أحد يتدخل لردعه .
ويوضح أحمد كليب خسائر الاعتداءات بالقول:ان هناك ما يقرب من أربع شركات بالإضافة الى صافر تستخدم الأنبوب، وعندما يحصل حدث تخريب أو تفجير تحسب تكاليف هذه الفترة على الدولة، وتعويض نهاية الاتفاقية بنفس الفترة على الدولة كذلك ، فهذه لا تحسبها الشركات بل هي دين على البلد .
ومشكلتنا كما يقول رئيس شركة صافر أننا نحسب كم الكاش من الخسائر في هذا اليوم الذي يحصل فيه التخريب ، لكنها في الأخير تعد خسائر كبيرة متراكمة على الدولة ، وتأتي الشركات الأجنبية بحماية خاصة بها ، وتخصم تكاليفها من الرأس في نفط الكلفة .
ووصل الأمر على حد تعبير كليب الى أن بعض الوسطاء يتحولون الى طرف في هذه المشكلة ، بالإضافة الى أن المخرب يرسل بعد اعتدائه فاكس الى الشركة يخبرهم بما أقدم عليه من تفجير للأنبوب ويتم التبليغ للجهات الأمنية ولكن لا يوجد أي ضبط لهؤلاء المعتدين .
ويشير الى أن الأمور تطورت الى حد لا يتصور ولا يحتمل انه بعد عملية إصلاح الأنبوب تجده خالياً من البترول لأنهم قد شفطوه تماما ، أي إن النفط يسرق من الآبار في القطاع 18 ولا يحرك أحد ساكنا .
مؤكداً أن الأنبوب على عمق 3 متر تحت الأرض ، لكنهم أحيانا يأتون بحفار أو "شيول" ويفجرون الأنبوب وهذا يستغرق وقتا كافيا لضبطهم وتوقيفهم عند حدهم .

الإرهـــاب الأســـود

حرب استنزاف لخزينة الدولة

**حين كثّف الإرهابيون والمخربون هجماتهم على المصالح الحيوية للاقتصاد الوطني كأنبوب النفط والغاز وشبكات الكهرباء والهاتف في مأرب وشبوه وحضرموت وغيرها من المحافظات كانت الآثار السلبية تسجل رقميا في بيانات إيرادات الخزينة العامة ومقدار الأموال المتدفقة اليها ، هذه الهجمات والعمليات المتكررة حرمت الخزينة حصة مالية يومية تنتظرها بفارغ الصبر ليس لتلبية احتياجات ذاتية بل للوفاء بالالتزامات اليومية والشهرية لحقوق الملايين من العاملين مع الدولة في جميع قرى ومدن الجمهورية .
قصة التخريب المتجه والمخصص للأنابيب النفطية وغيرها من المنشآت أصبح أمراً يثير الريبة والقلق من مخاطر قد تحدق بالدولة في يوم ما إن لم تكف هذه الأيادي عن غيها وعبثها الجنوني بمقدرات الوطن .**

تحقيق /أحمد الطيار

يؤثر توقف إنتاج النفط إثر العمليات الإرهابية والتخريبية على ثلاث قطاعات مهمة في الاقتصاد الوطني أولها الموازنة العامة للدولة وثانيها الصادرات اليمنية وثالثها الناتج المحلي الإجمالي ووفقا لبيانات وأرقام رسمية فإن النفط تعتبر المورد الأساسي للإيرادات العامة ورافدها الأول بالأموال اللازمة لتسيير نشاطها اليومي والشهري والسنوي وتمثل حصة الحكومة من مبيعات النفط مصدراً هاما لرفد الخزينة العامة بالمال والعملات الصعبة المخصصة للتجارة الخارجية وتشكل صادرات الخام التي تحصل عليها الحكومة اليمنية من تقاسم الإنتاج مع شركات النفط الأجنبية نحو 70 % من موارد الموازنة العامة للدولة و63% من إجمالي صادرات البلاد و30% من الناتج المحلي الإجمالي.

خسائر

وفقا لبيانات وزارة النفط تكبدت اليمن خسائر اقتصادية تقارب من 5 مليارات دولار جراء الهجمات والأعمال الإرهابية التي استهدفت أنابيب النفط والغاز خلال الأعوام الثالثة الماضية كما تراجعت العائدات من صادرات النفط الخام بنحو 661 مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام 2013م مقارنة بنفس الفترة من العام الذي سبقه بفعل ضغط من تراجع حصة الحكومة من إجمالي إنتاج النفط خلال تلك الفترة إلى 19 مليون برميل، مقابل 24 مليون برميل بالفترة المقابلة من العام 2012م .

قلق

تثير الأعمال التخريبية قلق مسئولي الحكومة والقطاع الخاص والمستثمرين وكلما زادت حدة الهجمات وتأخر إصلاح أنابيب النفط يكون انعكاسها السلبي اكثر وضوحا على تراجع الإيرادات والتي يتم تشغيل البرنامج الاستثماري منها وصرف رواتب وأجور موظفي الدولة ويقول الخبير الاقتصادي نبيل الطيري هناك مخاوف من نهاية المطاف بأن تصبح خزينة الدولة خالية لايمكن من خلالها صرف رواتب الموظفين.
في تلك الحالة المؤرقة للجميع تحتم قلة الموارد العامة للخزينة على مسئولي الدولة والاقتصادين وخبراء المالية العامة والقطاع الخاص التحذير من موقف لا تحسد البلد عليه إذ من الممكن أن تعصف بهم هذه المعضلة وتثير البلد من جديد إن لم يتم الوفاء بمستحقات النفقات العامة المقرة في الموازنة وهكذا سيحدث تراجع سلبي للنشاط الاقتصادي وتدخل البلد في ركود يلقي بها في هاوية سحيقة من المشاكل .

رجال الأعمال

تؤثر الأعمال التخريبية لأنابيب النفط على نفسية رجال الأعمال اليمنيين لما تعكسه من صورة سيئة عن البلد والاستثمار فيها وتفرز بيانات انخفاض الكمية الإجمالية المنتجة من النفط الخام قلقا عميقا لديهم إذ يرون أنه سيتسبب في تراجع الإيرادات النفطية بسبب توقعات استمرار أو تراجع حصة الحكومة ويؤكد رجال الأعمال انور جار الله أن هذا الوضع يكشف صعف الاقتصاد اليمني ومحدودية فاعليته الإنتاجية ،وهو ما جعل حالة النمو الاقتصادي في البلد في وضع متراجع ويجعل الأوضاع المالية في حالة مقلقة ،إذ أن الاختلالات المالية التي تعاني منها الموازنة بسبب تراجع الإيرادات النفطية جراء التخريب وأيضا انخفاض الكمية المنتجة قد تصل إلى درجة يصبح معها الوضع كارثيا وهو الأمر الذي يستدعي من الحكومة والدول المانحة العمل لتفادي أي انهيار اقتصادي .

برنامج انقاد

يطالب رجال الأعمال بوضع برنامج انقاد مالي لليمن لتجاوز الأزمات التي تخلفها الأعمال التخريبية والإرهابية فالمخاوف من تفاقم العجز في موازنة الدولة هو الدافع لهذا الاقتراح كما يشير مسئولو الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية بعد أن تحدثت تقارير حكومية محلية وتقارير صندوق النقد الدولي أن وضع المالية العامة في اليمن سيكون صعبا عام 2014م ما لم تحصل الحكومة اليمنية على مساعدات خارجية أكبر و تنفذ حزمة إصلاحات مالية .

وبين صندوق النقد أن الاقتصاد اليمني استمر بالتعافي من أزمة عام 2011م حيث نمى عام 2013م بنسبة 5ر4 % و هي نسبة أقل مما كان متوقعاً لها بسبب استمرار الانقطاعات في إنتاج النفط متوقعا أن تستمر وتيرة النمو تلك على المدى المتوسط لكنها تبقى غير كافية للوصول بمستوى الدخل الفردي إلى مستواه قبل عام 2011م و غير كافية لتخفيض معدلات الفقر و البطالة المرتفعة.

تأثير سلبي

يؤكد الدكتور مصطفى المتوكل أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء ان الأعمال التخريبية والإرهابية تؤثر سلبا على اقتصاد اليمن وإيرادات الدولة في المقام الأول ومن ثم تنعكس على حياة المواطنين بعد ذلك وعلى معيشتهم ، بالإضافة إلى الآثار الضارة جداً بالاقتصاد الوطني من ناحية السمعة والصورة السلبية لدى الخارج ، ويطالب بردعهم وعدم التهاون معهم مؤكدا أن على الدولة الضرب بيد من حديد لكل من يقوم بمثل هذه الأعمال، التي توكد أن مرتكبيها ينفذون أجندات خارجية وداخلية تهدف إلى جر اليمن إلى المزيد من الدمار.

لاتهاون

يؤكد الخبير الاقتصادي محمد شمس الدين أن التخريب الذي يطال أنابيب النفط لا يقتصر اثره على انقطاع النفط وتدفقه فقط بل إن التمادي في الاعتداء وعدم اتخاذ الدولة إجراء صارم ضد المعتدين يهز ثقة الناس بالدولة بشكل عام ويفتح الطريق أمام المخربين لارتكاب أعمال تخريبية أخرى كقطع الطريق لفرض مطالب غير شرعية واقتحام بنوك ونهب ممتلكات عامة وخاصة وحينها سيكون من الصعب اتخاذ إجراءات صارمة ضد أي عمل تخريب مهما كان وأينما كان لان الناس سوف تحول الأمر إلى مناطقية وعدم مساواة في تطبيق القانون الدولة اليوم أمام تحد يفترض فيها استخدام القوة ضد المخربين حتى ولو من خلال استصدار تشريع من البرلمان يجيز لها استخدام القوة المفرطة ضد المخربين مالم فأنها ستفقد هيبتها ولك أن تقيس تزايد الاعتداءات كما لو كان الأمر تحدياً بين السلطة والمخربين، ويضيف كان المعتدون في البداية يمارسون مثل هذه الأعمال بشكل سري ومتخفيين لكنهم اليوم اصبحوا عقب الاعتداء يمنعون و يواجهون الفرق الأمنية المرافقة لفرق إصلاح أنابيب النفط وهذا بسبب تمادي أجهزة الأمن في اتخاذ إجراءات صارمة ضدهم.

دعوة

يؤكد الخبير الاقتصادي منصور الحرازي أن التأثيرات لتلك الاعتداءات والتخريب كبيرة وسلبية جدا بدأ بالاستثمار وانتهاء بخزينة الدولة ورواتب موظفيها فلا يمكن لأي مستثمر أن يشد رحاله لليمن للاستثمار فيها أو العمل أو يفكر في أي مشروع طالما وأعمال التخريب تجري على قدم وساق مؤكدا ضرورة الضرب بيد من حديد وإجراء محاكمات علنية و إصدار أحكام من قضاة متخصصين فالعدل أساس الحكم.

الهدف تجويع شعب!!

التفجيرات المتكررة لأنبوب النفط أصبحت أخباراً مألوفة وأحداثاً عادية ينظر لها البعض ببرود وكأن القضية تفجير ثم إصلاح لكنها اشمل وأعمق من ذلك بكثير فإذا كنا ضد التهويل والصراخ.. فإننا بالقطع ضد التهوين من حدث جلل يهز الاقتصاد اليمني بصورة شبه يومية ويهدد الاستقرار الاجتماعي الذي يرتكز علي عجلة التنمية الاقتصادية ..فالتفجيرات المتكررة لأنبوب النفط أكبر من أن ينظر إليها علي أنها تستهدف أنبوبا أو قطاعا بعينه أو توصيل رسالة للدولة أو الأضرار بوزارة بعينها , وإنما الهدف الأساسي هو ضرب شعب واستهداف الاستقرار الاجتماعي .

تحقيق/عبدالله الخولاني

هناك عدة حقائق لابد من التأكيد عليها وهي: أن اليمن مازالت تعاني من مشاكل اقتصادية مركبة ومتداخلة تحتاج إلى امن واستقرار للبدء في معالجتها والسيرعكس ذلك يعني مضاعفة المعاناة لدى الغالبية العظمى من هذا الشعب الذين يتطلعون لحياة افضل ولذا نجد أن التركيزعلى قطاع النفط ليس بمحظ الصدفة وانما من يقومون بهذه الأعمال التخريبية يدركون أن الهدف هو الاقتصاد ولقمة عيش الكثير فالنفط يغذي الخزينة العامة بنحو 75%من الأيرادات بمعنى آخر دفع رواتب موظفي القطاع الحكومي بكل تسمياته وتسيير أمور الدولة قائمة على هذا المورد
واي اختلالات في هذا القطاع تكون لها انعاكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني ككل حيث تشير احدث بيانات الجهاز المركزي للإحصاء أن الناتج النفطي تراجعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 31,8% عام 2008م إلى 22,3%عام 2012م و19,1%خلال العام 2013م ليسجل تراجعا بنسبة 16%وخلال العام 2008م شهد الناتج النفطي اعلى قيمة وصلت إلى ترليون و929مليار ريال وهي أعلى قيمة يحققها هذا القطاع لتتراجع بعدذلك نتيجة أعمال التخريب المنهجة لأنبوب النفط بنسب تراوحت بين 12و10%خلال العامين 2012-2013م حيث أظهرت البيانات الرسمية أن عجز الموازنة العامة الصافي ارتفع خلال نفس الفترة إلى نحو (670) مليار ريال بما نسبته (8.8%) من الناتج المحلي الإجمالي الأسمى و بزيادة عن عام 2011م تصل إلى (136%) ويرجع السبب في ذلك إلى التراجع في عائدات النفط نتيجة انخفاض حصة الحكومة من الصادرات النفطية نتيجة توقف عملية التصدير وهو ما جعل الحكومة غير قادة على عن الإيفاء بالتزاماتها ومواجهة الزيادة في النفقات العامة وبالأخص الجارية الناجمة عن تكاليف معالجة الالتزامات الخاصة بالآثار السلبية للأحداث عام 2011م .
الاعتداء المنهج على أنبوب النفط سيفشل الجهود الحكومية الهادفة إلى خفض العجز المرتفع في الموازنة العامة للدولة خلال العام 2015م إلى نحو (420) مليار ريال بما نسبته (3.8%) من الناتج المحلي الإجمالي.

خطورة

تعد المساهمة للصناعة الاستخراجية للنفط والغاز من أعلى النسب مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وقد ارتبط التغير في هذا الجانب بعدم الاستقرار سواء من ناحية المساهمة النسبية أو معدلات النمو، إذ نجد أن أعلى مساهمة نسبة وصلت إلى 19.5% في عام 2008-2006م ، في حين بلغت أدنى قيمة لها في عام -2009 2012م ، حيث لم تتجاوز 12.9% مع الأخذ في الاعتبار أن هذه المساهمة خاصة بالقطاع العام. أما فيما يتعلق بجانب النمو فيلاحظ التراجع الواضح خلال المدة (2012-2006)، إذ قدر في عام 2007 بنحو 11.7%، فيما وصل إلى حوالي 6.8%- بالرغم أن معدل النمو المستهدف 4.5%- وقد يرجع الانخفاض الكبير في معدلات النمو، وبخاصة في العامين 2012-2011م إلى عوامل سياسية وذلك يعنى أن اعتماد الدولة على مصدر النفط القابل للنضوب والخاضع لتقلبات الأسعار العالمية في تحريك النشاط الاقتصادي يجعل الاقتصاد في حالة عدم استقرار دائم, وبخاصة أن الاقتصاد اليمني يعتمد كثيراً على الصادرات النفطية في جانب الإيرادات الحكومية و الواردات الإجمالية, مما يسهم في أضعاف قدرة الاقتصاد على الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الأخرى مثل القطاع الزراعي والصناعي التحويلي, إضافة القطاع التجاري لاسيما الموانئ وهذا لا شك يؤكد غياب الرؤية الاقتصادية للدولة في تحديد مسار النشاط الاقتصادي في المستقبل.

الأمن

إن الاقتصاد اليمني لن يستطيع التطور إلا اذا تحقق له الاستقرار السياسي والأمني من خلال تثبيت الأوضاع ثم يأتي الاقتصاد من خلال ترتيب الاولويات في القضايا الاقتصادية للبدء بها غير – غير أن استاذ لاقتصاد المالي بجامعة تعز محمد قحطان يعتبر عجز الموازنة ابرز المخاطر والتحديات التي تواجه الاقتصاد اليمني والذي وصل إلى 8,3 %, ففي ظل ارتفاع حجم العجز يعتبر التمويل الداخلي البديل الأكثر صعوبة لأنه يشل حركة الاقتصاد داخل البلد باعتباره يؤدي إلى انخفاض معدل النمو مما يزيد من عجز الموازنة, كما أن اسعار الفائدة علي أذون الخزانة وصلت إلي16% مما يدل على أن مزيدا من التمويل الداخلي يعني مزيدا من عجز الموازنة .